



السؤال:

ما حكم التعاون والتنسيق مع الحكومة التركية فيما ت يريد أن تقوم به من القضاء على "داعش" وتوفير منطقة آمنة قرب حدودها ؟ وهل يجوز لكتائب وفصائل المجاهدة أن تحالف مع تركيا وتعاون في ذلك وخاصةً أن بعضهم قد أفتى بحرمة ذلك بل جعله من التولي لأعداء الله الذي يصل إلى حد الكفر؟ أفتونا مأجورين...

الجواب:

الحمد لله رب العالمين ولا عدوان إلا على الظالمين، والصلوة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد:

فلا يمكن معرفة حكم هذه النازلة حتى نعرف واقعها، فإن الحكم على الشيء فرع عن تصوره فلا بد من معرفة حقيقة "داعش" وأفعالها، وحال الحكومة التركية وما تود فعله، ثم معرفة القواعد الشرعية والمقاصد المرعية حتى تُنزل الأحكام التي يراعى فيها تحقيق المصالح ودفع المفاسد بقدر الإمكان، فنقول والله المستعان:
أولاً : إن تنظيم "داعش" هو تنظيم قد جمع بين غلوه في الاعتقاد والقول والعمل واختراقه الذي يصل إلى حد العمالة على مستوى القادة الذين يملكون اتخاذ القرار ولاسيما القرار القتالي.

فهم خارج كما أجمع على ذلك من يعتقد بقوله من العلماء والمشايخ وطلبة العلم والهيئات والروابط العلمية والشرعية، بل إن كثيراً من كانوا يعظمون هذا التنظيم وتربوا في أحضان فكره الغالي تبرؤوا منه وحكموا عليه بالغلو والتشدد. وهو في الواقع مطية أعداء الله في تحقيق أهدافهم في ضرب الجihad الشامي، وإذا كان بعض العلماء قد كفر الخوارج الأوائل مع زدهم وعبادتهم مع عدم تعاونهم مع أعداء الله في ذلك الزمان كالفرس والروم، فكيف لو رأى "داعش" وأفعالها وبخاصة أنها ترفض أن تحكم في خلافها مع غيرها إلى شرع الله وتظاهر أعداء الله ضد المجاهدين، وهي تكفر غيرها بهذه الأفعال بل بما هو دونها في الجرم والمخالفة، وقد ترتب على ظهور هذا التنظيم مفاسد عظيمة من تكفير المسلمين واستحلال دمائهم وتعويق الجهاد في العراق والشام وتحقيق مآرب الأعداء وكذلك ما تركته من آثار على الأجيال القادمة إذ تدفع بالأطفال إلى الغلو والإجرام مما ينذر بكارعة عظيمة في المستقبل لا قدر الله.

ولما كان هذا أمرهم وجب جهاؤهم بالسيف والسنان وبالحجارة والبيان تأسياً بالنبي صلى الله عليه وسلم، فقد دعا لقتالهم وقتلهم بل ولاستئصالهم، فقد ثبت في الصحيحين من حديث علي - رضي الله عنه - قال سمعت النبي - صلى الله عليه

وسلم - يقول: "سيخرجُ قومٌ في آخرِ الزَّمَانِ حُدَيْثُ الأَسْنَانِ، سُفَهَاءُ الْأَحْلَامِ، يَقُولُونَ مِنْ قَوْلِ خَيْرِ الْبَرِّيَّةِ، يَقْرُؤُونَ الْقُرْآنَ، لَا يَجَاوِزُ إِيمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمَمَيَّةِ، فَأَبْيَنَمَا لَقِيَتُهُمْ فَاقْتَلُوهُمْ، فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَاتَلَهُمْ عِنْ دِينِ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"، وكذلك في الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "...يقتلون أهل الإسلام، ويَدْعُونَ أهلَ الْأَوْثَانَ، لَئِنْ أَدْرَكُتُهُمْ لَأَقْتَلَنَّهُمْ قُتْلَ عَادَ"، وفي رواية : "لَئِنْ أَدْرَكُتُهُمْ لَأَقْتَلَنَّهُمْ قُتْلَ ثَمُودَ".

بل وأخبر عليه الصلاة والسلام عن الأجر الكبير المترتب على قتالهم فقال كما ثبت في صحيح مسلم من حديث زيد بن وهب الجهنمي رضي الله عنه: "لو يعلم الجيشُ الذين يصيّبونهم ما قُضيَ لهم على لسان نبيهم - صلى الله عليه وسلم - لَنَكُلُوا عن العمل"، ومعنى أنه تركوا باقي الأعمال الصالحة واقتصرُوا منها على قتالهم، وفي رواية صحيحة : " طُوبى لمن قتلهم وقتلوه، يدعون إلى كتاب الله وليسوا منه في شيء، من قاتلهم كان أولى بالله منهم" ، وبناءً عليه فيجب على جميع المجاهدين في بلاد الشام تنفيذ أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتالهم، ولا سيما قد زاد فتك "داعش" بخيرة العاملين في ساحات القتال والإغاثة والإعلام والقضاء والدعوة إلى الله من لم يقدر النظام المجرم عليهم، فاستطاع هؤلاء بغيرهم وحدهم النيل منهم، وساعد في ذلك الورع البارد الذي أصيب به كثير من المقاتلين الذين نكسوا عن قتال "داعش" بدعوى خوف الفتنة أو أنهم إخواننا ومرد ذلك إلى الجهل والتأصيل الفاسد.

ثانياً: لقد حَقَّتُ الحكومة التركية الحالية منذ استلامها للحكم كثيراً من المكتسبات المادية والمعنوية على الصعيد الداخلي والخارجي من إظهار للشعائر الإسلامية وتحقيق التنمية الاقتصادية فضلاً عن الاهتمام ومناصرة قضايا المسلمين في العالم، ولاسيما قضية فلسطين والثورة السورية.

فإنها منذ اليوم الأول وقفت مع الشعب السوري المظلوم وتطلعاته ووقفت معه في جميع المحافل بعد أن تخلى عنه القريب والبعيد والعدو والصديق، ولما شُرِّدَ الشعب عن دياره كانت تركيا الدولة الأولى في حسن استقبال الشعب المستضعف فأوته ودعمته بالطعام والشراب والمسكن والرعاية الصحية والتعليم وتسهيل الدخول، واحتضنت كل الفعاليات الثورية، وهذا ما لم تفعله كثير من الدول.

وتركيياً من حيث العموم دولة مسلمة وشعبها مسلم وتسعى الحكومة فيها لتطبيق الشريعة قدر الإمكان، ولا يخفى أن حكومتها جاءت على أوضاع سابقة حاولت قدر المستطاع إزالته ما يعارض الشريعة منها وفق رؤية اجتهادية متدرجة، فإنه من الجهل والظلم الحكم على هذه الحكومة بالكفر والردة؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما توفي النجاشي ملك الحبشة نعاه لأصحابه في اليوم الذي مات فيه، وخرج بهم إلى المصلى وصف بهم وصلى عليه الجنائزة فكَبَرَ عليه أربع تكبيرات، وقال: استغفروا لأخيكم، مع أن النجاشي كان ملكاً أسلام ولم يقدر على تطبيق الشريعة كما أمر الله سبحانه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة النبوية (5/112) : "وكذلك النجاشي هو وإن كان ملك النصارى فلم يطعه قومه في الدخول في الإسلام، بل إنما دخل معه نفر منهم، ولهذا لما مات لم يكن هناك من يصلى عليه فصلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة، خرج بالمسلمين إلى المصلى فصفهم صفوفاً وصلى عليه، وأخبرهم بمماته يوم مات، وقال: "إن أخاك لكم صالحًا من أهل الحبشة مات" ، وكثير من شرائع الإسلام أو أكثرها لم يكن دخل فيها لعجزه عن ذلك، فلم يهاجر ولم يجاهد ولا حج البيت، بل قد روي أنه لم يكن يصلى الصلوات الخمس ولا يصوم شهر رمضان ولا يؤدي الزكاة الشرعية؛ لأن ذلك كان يظهر عند قومه فينكرون عليه، وهو لا يمكنه مخالفتهم.

ونحن نعلم قطعاً أنه لم يكن يمكنه أن يحكم ببنهم بحكم القرآن، والله قد فرض على نبيه بالمدينة أنه إذا جاءه أهل الكتاب لم

يحكم بينهم إلا بما أنزل الله إليه، وحذره أن يفتنه عن بعض ما أنزل الله إليه، وهذا مثل الحكم في الزنا للمحسن بحد الرجم، وفي الديات بالعدل والتسوية في الدماء بين الشريف والوضيع : النفس بالنفس، والعين بالعين، وغير ذلك، والنجاشي ما كان يمكنه أن يحكم بحكم القرآن ; فإن قومه لا يقرؤنه على ذلك، وكثيراً ما يتولى الرجل بين المسلمين والتتار قاضيا - بل وإماما - وفي نفسه أمور من العدل يريد أن يعمل بها فلا يمكنه ذلك، بل هناك من يمنعه ذلك، ولا يكلف الله نفسها إلا وسعها" أ.ه.

وبناءً على ما تقدم فإننا نقول إنه لا مانع من التعاون والتنسيق مع الحكومة التركية للقضاء على المعادين للثورة السورية ولا سيما "داعش" المجرمة لما يلي:

1- إن القضاء على "داعش" من أعظم البر والتقوى، والله قد دعا إلى التعاون على ذلك بقوله : {وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالْتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدُوَّانِ} [المائدة: 2]. وفي صحيح البخاري في قصة صلح الحديبية مع المشركين قال النبي صلى الله عليه وسلم : "والذي نفسي بيده لا يسألوني خطة يعظمون فيها حُرُماتِ اللهِ إِلَّا أَعْطَيْتُهُمْ إِيَاهَا...".

ومما ذكره ابن القيم رحمه الله في زاد المعاد (3/ 269) من الفوائد الفقهية في قصة الحديبية عندما قال: "...وَمِنْهَا: أَنَّ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلَ الْبَدْعِ وَالْفُجُورِ وَالْبُغَاةِ وَالظُّلْمَةِ إِذَا طَلَبُوا أَمْرًا يُعَظِّمُونَ فِيهِ حُرُمَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، أُجِيبُوهُ إِلَيْهِ وَأُعْطُوهُ وَأُعْيَنُوهُ عَلَيْهِ، وَإِنْ مَنَعُوا غَيْرَهُ فَيُعَاوَنُونَ عَلَى مَا فِيهِ تَعْظِيمُ حُرُمَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، لَا عَلَى كُفْرِهِمْ وَعَيْنِهِمْ، وَيُمْنَعُونَ مِمَّا سَوَى ذَلِكَ، فَكُلُّ مِنَ التَّمَسَّ الْمُعَاوَنَةِ عَلَى مَحِبُّوبِ اللَّهِ تَعَالَى مُرْضٍ لَهُ، أُجِيبُ إِلَى ذَلِكَ كَائِنًا مِنْ كَانَ، مَا لَمْ يَتَرَّبَ عَلَى إِعَانَتِهِ عَلَى ذَلِكَ الْمَحِبُّوبِ مَعْوَضٌ لِلَّهِ أَعْظَمُ مِنْهُ، وَهَذَا مِنْ أَدْقِ الْمَوَاضِعِ وَأَصْنَعِهَا وَأَشَقَّهَا عَلَى النُّفُوسِ...". والقضاء على "داعش" فيه تحقيق لأعظم مطلوب شرعي في سوريا وهو حقن دماء المجاهدين وأموالهم.

2- وعلى فرض توقيع مفسدة من التدخل التركي فإنه لن يصل إلى درجة المفسدة التي ترتبت على أقوال وأفعال "داعش".

فإنه ليس هناك شرًّا على الأمة كالخوارج، وشر "الداعش" فوق شر الخوارج الأوائل فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال فيهم : "شَرُّ قُتْلَى تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ".

قال شيخ الإسلام في منهاج السنة النبوية (5/ 248): "أَيُّ أَنْهُمْ شَرٌّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ غَيْرِهِمْ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُ شَرَّاً عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْهُمْ : لَا الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا مُجَتَهِدِينَ فِي قَتْلِ كُلِّ مُسْلِمٍ لَمْ يَوَافِقُهُمْ، مُسْتَحْلِينَ لَدَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْوَالِهِمْ وَقَتْلِ أَوْلَادِهِمْ، مُكْفَرِينَ لَهُمْ، وَكَانُوا مُتَدَنِّينَ بِذَلِكَ لَعْنَمْ جَهَلَهُمْ وَبِدُعُّهُمُ الْمُضْلَلَةِ" والقاعدة تقول: تدفع أعلى المفسدتين بأدنיהם، فإن "داعش" مجتهدة ومازالت في سفك دماء المسلمين والمujahideen وإن الأتراك لن يسعوا إلى قتل المجاهدين بل يساعدونهم.

3- ثم على فرض القول بالمنع والتحريم لهذا التعاون فإنه يكون جائزًا ومتاحًا بل قد يصل إلى الوجوب ؛ لأن الشعب السوري في أعلى درجات الضرورة، فقد أحاطت به البلايا من كل جانب فقد استحرَّ القتل واستبيحت الأعراض والأموال وهدم البنيان وشرد الملايين في بقاع الأرض كلها ومات الكثير منهم جوعاً وبرداً، والقاعدة المقررة : أنَّ الضرورات تبيح المحظورات، حتى الذين منعوا الاستعانة بالكافر على المسلم أبا حاته للضرورة، جاء في الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع (2/ 549): "وَلَا يَسْتَعْانُ عَلَيْهِمْ بِكَافِرٍ لَأَنَّهُ يَحْرِمُ تَسْلِيْطَهُ عَلَى الْمُسْلِمِ إِلَّا لِضَرُورَةِ" ، وقال ابن حزم في المثل بالآثار (11/ 355) : "اخْتَافَ النَّاسُ فِي هَذَا، فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَعْانَ عَلَيْهِمْ بِحَرْبِيٍّ وَلَا بِذِمَّيٍّ، وَلَا بِمَنْ يَسْتَحْلِلُ قِتَالَهُمْ، مُدْبِرِينَ - وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَقَالَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ: لَا بِأَسَّ بِأَنْ يُسْتَعْانَ عَلَيْهِمْ بِأَهْلِ الْحَرْبِ، وَبِأَهْلِ الذَّمَّةِ، وَبِأَمْلَاهِمْ مِنْ أَهْلِ الْبَغْيِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذَا فِي "كِتَابِ الْجِهَادِ" مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - «إِنَّا لَا نَسْتَعِينُ بِمُشْرِكٍ»

وهذا عموم مانع من أن يستعان به في ولایة، أو قتال، أو شيء من الأشياء، إلا ما صح الإجماع على جواز الاستعانة به فيه: كخدمة الدائمة، أو الاستئجار، أو قضاء الحاجة، ونحو ذلك مما لا يخرجون فيه عن الصغار، والمُشرك: اسم يقع على الذميم والحربي، ثم قال : ”هذا عندنا – ما دام في أهل العدل مئنة – فإن أشرفوا على الهركة وأضطربوا ولم تكن لهم حيلة، فلا بأس بآن يجيئوا إلى أهل الحرب، وأن يتبعوا بأهل الذمة، ما يقنو أنهم في استئصالهم: لا يؤذون مسلماً ولا ذمياً – في دم أو مال أو حرم ممما لا يحل، برهان ذلك : قوله تعالى {وَقَدْ فَصَلَ لَكُمْ مَا حَرَمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضطُرْرُتُمْ إِلَيْهِ} [الأعراف: 119] وهذا عموم لكل من أضطر إليه، إلا ما منه نص، أو إجماع”.

4- ينبغي التفريق بين الاستعانة والتولي لأعداء الله فإن مسألة الاستعانة دائرة بين الجائز والمحظوظ غير المكفر، وأما التولي الذين يكون كفراً فهو مظاهرة أعداء الله على المسلمين ويكون القصد منه إعلاء كلمة الكفر على كلمة الإيمان، وأما إن كان قصده بهذه المظاهرة دنيا يصيبها فهذه من جنس المعاصي وقد تكون كبيرة إلا أنها ليست كفراً مخرجاً من الملة، ولو كانت كفراً لما أجاز بعض العلماء الاستعانة، بل وجدنا الذين حرمواها أجازوها عند الضرورة كما تقدم، جاء في كتاب المبسوط للسرخسي (10/134): ”ولا بأس بأن يستعين أهل العدل بقوم من أهل البغي وأهل الذمة على الخارج إذا كان حكم أهل العدل ظاهراً؛ لأنهم يقاتلون لإعزاز الدين“، وكذلك فإن التحالف لإنصاف المظلومين وتحقيق العدالة من أبرز معالم السياسة الشرعية في الإسلام وخلف الفضول خير شاهد على ذلك وقد جاء ذلك جلياً في قوله عليه الصلاة والسلام (ولئن دعيت إلى مثله في الإسلام لأجبت).

5- وينبغي أن نعلم أن الحكومة التركية لا تنتظر منا فتوى بالجواز أو المنع وإنما ستقوم بما يحقق مصالحها بقتالها لهؤلاء الدواعش والماركسيين من آل (بي كي كي)، فلأن نتعاون وننسق معها بما يحقق مصالح الشعب السوري خير لنا في الحال والمال، وإن عدم ذلك سيقوط علينا مصالح كثيرة فضلاً من أن نقف في وجهها أو نحاربها ونكفرها ونضلها، فإن ذلك سيفقد الشعب السوري الرئة التي يتنفس منها في ثورته.

وفي الختام ليتق الله الغلة الذين يطلقون الفتوى بغير علم ليحملوا بها الناس فيحملوا ويحملوا عن الصراط المستقيم، ويحرفون بذلك الكلم عن مواضعه، وينزلون الأحكام في غير مواقعها.

اللهم هيئ لنا من أمرنا رشدا، وألهمنا رشدنا وأعذنا من شرور أنفسنا، وفرج عن بلدنا وعن بلاد المسلمين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

لجنة الفتوى في المجلس الإسلامي السوري
الثلاثاء 19 شوال 1436 هجري، الموافق 4 آب 2015





المصادر: